



المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

عمادة الدراسات العليا

كلية التربية

قسم الدراسات الإسلامية

مسار العقيدة

تقرير على كتاب
مفتاح كنوز السنة
للمستشرق: أ. ي. فنسك

مقرر 604 سلم

إشراف / أ.د. خالد القاسم .

إعداد الطالبة: سميرة بنت عائض القحطاني

الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي

1437.1438هـ

بسم الله الرحمن الرحيم.

تمهيد:

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد.

يبدأ تاريخ الأمة الإسلامية بالأحاديث النبوية الشريفة، فهي تطبيق عملي للدين الإسلامي عقيدة وشرعية، ولا بد للمسلمين أن يعتنوا بأحاديث نبيهم الكريم صلى الله عليه وسلم، وهم قد فعلوا ذلك، حيث دونوا الحديث على مراحل مختلفة، على أيدي نقاد جهابذة، نخلوه وبينوا صحيحه من معلوله، حتى وصل إلينا غضا طريا مصفى، فما علينا إلا حفظه، والعمل بمقتضاه.

ولما بدأ النصارى الاهتمام بالإسلام كان من أول ما فعلوه بعد ترجمة معاني القرآن الكريم الكتابة في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، فظهرت الكثير من الكتابات، وكانت في البداية تشوبها الأخطاء والأغلاط.

ومن كتابات المستشرقين في سنة النبي صلى الله عليه وسلم (مفتاح كنوز السنة) للمستشرق: أ. ي. فنسك. وسأقوم بكتابة تقرير مختصر عن هذا الكتاب، بذكر أبرز الموضوعات التي تناولها، وبيان منهجه في كتابه، وأبرز المآخذ في هذا الكتاب

اسم الكتاب وموضوعه:

{ مفتاح كنوز السنة للمستشرق }

المؤلف: المستشرق أ. ي. فنسك، ترجمه إلى العربية: الدكتور محمد فؤاد عبد الباقي، تقديم: محمد رشيد رضا - أحمد شاكر، الناشر: إدارة ترجمان السنة - لاهور، عام النشر: 1398 - 1978 عدد الأجزاء: 1.

موضوع الكتاب: هو معجم مفهرس عام تفصيلي وضع للكشف عن الأحاديث النبوية الشريفة المدونة في كتب الأئمة الشهيرة: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والموطأ ومسنند أحمد وسنن الدارمي ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي .

نبذة عن المؤلف:

هو مستشرق هولندي. كان تلميذ لهوتسما، ودي خويه، واسنوك. وقد خلف اسنوك في كرسيه بجامعة ليدن 1927م.

وكان أول انتاجه هو رسالته التي حصل بها على الدكتوراه في عام 1908م وعنوانها (محمد واليهود في المدينة) باللغة الهولندية.

وفي عام 1916 أعلن في مجلة (zdmg) الجزء سبعين صفحة 570 عن عزمه على وضع معجم مفهرس بحسب الألفاظ، بالترتيب الهجائي، للأحاديث الواردة في كتب السنة الصحاح الستة، وفي مسند الدارمي ومسنند أحمد بن حنبل وفي موطأ الإمام مالك. فاستعان بثمانية وثلاثين باحثاً من مختلف البلدان للقيام بهذا العمل وأعانتة مادياً أكاديمية العلوم في أمستردام ومؤسسات هولندية أخرى، وعدد من أكاديميات بلاد أوروبية، وبدأوا في إعداد البطاقات لهذه المادة الهائلة من الأحاديث وصار هذا المشروع تحت رعاية الاتحاد الأكاديمي الدولي.

ثم أصدر متناً سهل التناول في الأحاديث النبوية الأولى مرتبة ترتيباً هجائياً وقد نقله إلى الحروف العربية فؤاد عبد الباقي تحت عنوان مفتاح كنوز السنة، ثم عني فنسك بالإشراف على طبع مؤلفات اسنوك المتفرقات

أصدر العديد من المؤلفات من ها العقيدة الإسلامية نشأتها وتطورها، وفكر الغزالي، وأساطير القديسين الشرقيين، والأوقيانوس في كتب الساميين الغربيين(١).

(١) موسوعة المستشرقين، عبدالرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، ط3/1993م، ص416-417.

موضوعات الكتاب:

يحتوي الكتاب (593) صفحة تشتمل على صورة خطاب المؤلف باجازه الترجمة وعلى الرموز المستعملة في الكتاب صفحة حرف (أ) ومفتاح الكتاب: صحيح البخاري صفحة حرف (ب) وصحيح مسلم صفحة حرف (هـ) وسنن أبي داود صفحة حرف (و) وسنن الترمذي صفحة حرف (ز) وسنن النسائي صفحة حرف (ط) وسنن ابن ماجة صفحة حرف (ي) وسنن الدارمي صفحة حرف (ك) ومطأ مالك صفحة رقم (ل)، ومقدمة الكتاب للسيد منشئ المنار من صفحة حرف (ن) إلى صفحة حرف (ش)، والتعريف بالكتاب للقاضي أحمد شاكر من صفحة حرف (ت) إلى صفحة حرف (و)، جداول تصحيح ما وقع من خطأ في المعجم من صفحة حرف (ز) إلى صفحة حرف (ن ن) ثم المعجم من صفحة 1-544.

منهج المؤلف في كتابه

- 1/ اعتمد في كتابه على المصادر التالية: كتب الأئمة الشهيرة البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة والموطأ ومسنند أحمد وسنن الدارمي ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي .
 - 2/ رتب كتابه على المعاني والمسائل العلمية والأعلام التاريخية ورتب عناوين كتابه على حروف المعجم.
 - 3/ عند إيراد كتاب التفاسير من صحيح البخاري أو صحيح مسلم أو من سنن الترمذي يعتمد على عدد سور القرآن، والإشارة إلى كل سورة برقمها في موضعها بالمصحف.
 - 4/ اعتمد في مسند احمد على طبعة القاهرة سنة 1313هـ، وفي طبقات ابن سعد على طبعة ليدن سنة 1904-1908م، وفي مغازي الواقدي على ترجمتها المطبوعة في برلين سنة 1882م. وأشار إلى أرقام الصفحات في كل منها، وقسم كلاً منها إلى كتب مرقم برقم وكل كتاب إلى أبواب أيضاً مرقم برقم .
 - 5/ أما صحيح البخاري فاعتمد على طبعة ليدن وتحتوي على أرقام الكتب والأبواب من عمل مصححها. وأما صحيح مسلم ليس فيه تراجم للأبواب من عمل مؤلفه، بل التراجم التي كتبت على حاشيته من وضع الشراح الذين جاءوا بعده وأهمهم الإمام النووي رحمه الله .
- ويوجد في صحيح مسلم كثير من المتابعات وهي الأسانيد التي يروي بها حديثاً تأكيداً للإسناد الأول الذي رواه به ، فالراوي الثاني يتابع الراوي الذي ذكره قبله في روايته ويؤيده .
- فيعتبر الأحاديث الأصول في الأبواب ويدع الإشارة إلى المتابعات ، ورقم الأحاديث الأصول في كل كتاب من كتب صحيح مسلم بأرقام متتابعة يشير إليها في كتابه .

أبرز المآخذ على هذا الكتاب:

- 1/ إن الاكتفاء بها لا يؤدي إلى الاستقراء التام لتخريج الحديث ، فالكتب الميوبة على أبواب العلم لم تشترط إخراج كل ما في الباب من أحاديث ، إضافة إلى أن بعض الأحاديث ليست على شرطها فلا تذكرها.
- 2/ إن الحديث قد يكون متضمنا لأكثر من حكم فيضعه بعض المصنفين في باب ، ويضعه الآخر في باب ثاني ، مما يتطلب من الباحث أن يكون ملما بمناهج العلماء في تبويبهم للكتب.
- 3/ إن تخريج الحديث بالنظر إلى موضوعه لا يمكن إخراجه من كتب المسانيد والمعاجم ونحوها ، وهذه بدورها قد حوت أحاديث كثيرة (١).
- 4/ توعير الطريق أمام الباحث: وذلك بإطالة سبيل البحث مما قد يضجره، فيترك الكتاب، فالباحث عن حديث رفع اليدين في الدعاء ينقذح في ذهنه لأول وهلة، أنه يوجد في الكتاب في مادة «الدعاء» وخاصة أن مرتبة الدال في حروف الهجاء تسبق غيرها كالياء مثلا، لكن الفهرس أعرض عن ذكر حديث رفع اليدين في الدعاء في مادة «الدعاء» وأحال على مادته «اليدين» المتأخرة.
- 5/ تضليل الباحث المستعين بالكتاب في الوصول إلى طلبه وذلك بعدم الوفاء في الإحالة على مادة من المواد، ففي مادة «الاستنجا» ترجم المفهرس للأحاديث الدالة على استحباب الوتر في الاستنجا بقوله: «الاستنجا وتراء، ثم لم يذكر في هذا الموضع من خرج ذلك الأحاديث، واكتفى بالإحالة على مادة أخرى، وذلك بقوله: «أنظر الوتر» وقد يسرع الباحث بلهف شديد إلى مادة الوتر في آخر الكتاب طامعا أن يجد ما وعد به المفهرس، ثم لا يلبث أن يطول عجبه عندما يعلم بعد التنقيب الشديد، والبحث الحثيث أنه لا أثر لذكر الاستنجا وتراء، فيما أحال عليه المفهرس: اللهم إلا في هذا العنوان الواسع الفضفاض: «ما يؤدي من أعمال العبادات وتراء».
- 6/ قد يقع للمفهرس أن يذكر مسائل في غير مواضعها التي يظن أن توجد فيها، مما يشق على المستفيد من الكتاب طريق البحث، فلا مناسبة مثلا بين مادة «البيعة» التي تكون للإمام، وبين حديث «إذا بايعت فقل لا خلافة» الذي كان حقا على المفهرس أن يدرجه في مادة البيع، التي هو فيها أدخل، وبها

(١) <http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=14078>

أنسب، لأن سياق الحديث يدل دلالة قاطعة على ذلك، فعن ابن عمر قال: (كان رجل يخذع عند البيع، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال إذا بايعت فقل لا خلافة)
7/ قد يكثر المفهرس من تكرار العناوين، وما يندرج تحتها من مسائل وقضايا، ويوزع ذلك داخل الكتاب في المواضع التي يراها مناسبة، وهذا صنيع محمود، وعمل مطلوب في كتاب بني على الموضوعات، وما يتفرع عنها من معان وجزئيات، لكن ذلك قد يكون عملاً مخللاً إذا فشاً. فمثلاً أشار المفهرس في مادة «العتق» إلى الحديث الذي فيه حكم الرجل الذي أعتق جاريته ثم تزوجها بقوله: «الرجل إذا أعتق جاريته، ثم تزوجها، فهو كالراكب بدنته» وكان قد تقدم له بصفتين فقط الإشارة إلى الحكم نفسه في مادة «العبيد» التي أحال فيها على هذه المادة، فالواجب يقتضي ذكر هذا الحكم في مادة العتق، لأن المناسبة بينها وبينه أظهر، وذهن الباحث إليها أسرع.

8/ الإخلال في التخريج: وذلك من وجوه عدة منها:

1- في استيعاب التخريج في موضع دون موضع:

وذلك يكون في المسألة الواحدة، والنازلة المعينة. فيذكر المفهرس في موضوع من المخرجين لتلك المسألة ما لا يذكره في موضع آخر، فلعل بعض من يقف على الموضوع الأول يخرج المسألة منه، ولا يعرج على الموضوع الثاني. فيكون تخريجه ناقصاً قاصراً، ونسوق مثلاً واحداً على ذلك من مادة: «النكاح» فقد خرج المفهرس حديث: «لا نكاح إلا بولي»: من طريق أبي داود في السنن، وهذا تخريج مخل جداً، لأن الحديث أخرجه غير أبي داود من أصحاب الكتب السنة وغيرهم، فقد أخرجه كما ذكره المفهرس نفسه في مادة «الولي» الترمذي، وابن ماجه، والدارمي ومالك، وزيد بن علي في المسند، والإمام أحمد بن حنبل في المسند في عدة مواضع.

2- في طريقة الإحالة على المخرجين: جرى المفهرس على تقديم الشيخين: البخاري ومسلم في العزو إليهما إذا اجتمعنا مع غيرهما، واطرد له ذلك في الكتاب كله، كما جرى على تقديم أحدهما إذا اجتمع مع أصحاب الكتب الستة وغيرهم، وهو في ذلك متبع لمنهج الصناعة الحديثية الذي سار عليه أهل الحديث قديماً، واتفقت عليه كلمتهم، لكن المفهرس جانب هذا المنهج الحديثي في العزو إلى من دون الشيخين من أصحاب الكتب الحديثية التي تصدى لفهرستها، فوقع في عثرات، منها: تأخير مرتبة موطأ الإمام مالك عن ببقية الكتب الحديثية الأخرى، تقديم من دونه عليه، ففي مادة «التلبية» مثلاً قال: «رفع الصوت بالتلبية»: وخرج الحديث المفيد لذلك بقوله: «ترك 7 ب 15، مج 25 ب 16، مي ك 5 ب 14، ما ك 20 ح 34 و حم خامس ص: 192» (١).

فقد جعل المفهرس - في هذا المثال - الموطأ في المرتبة الرابعة، وقدم عليه الترمذي، وابن ماجه، والدارمي، قال الشيخ ولي الله الدهلوي - وقد عدّ طبقات كتب الحديث إلى خمس طبقات، فجعل الطبقة الأولى لكتاب الموطأ والصحيحين، والثانية لـ «سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، ثم قال: «والطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع، ومصنفات، صنف قبل البخاري ومسلم، وفي زمانهما، وبعدهما، جمعت بين الصحيح والحسن، والضعيف، والمعروف، والغريب، والشاذ والمنكر، والخطأ والصواب، والثابت والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار كـ «مسند أبي يعلى» و «مصنف عبد الرزاق»، و «مصنف أبي بكر بن أبي شيبة»، و «مسند عبد بن حميد» و «مسند الطيالسي» وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني» ومما يعاب على المفهرس التزامه تقلد ابن سعد على الإمام أحمد في العزو، وإكثاره من ذلك. وابن سعد، وإن كان في نفسه ثقة حافظاً فإن الإمام أحمد بن حنبل أجل منه وارفح، مسنده أغزر مادة، واتقى حديثاً. وقال الحافظ أبو موسى المديني مبينا شرط الإمام أحمد في المسند «ولم يخرج إلا عمن ثبت عنده صدقه، وديانته دون من طعن في أمانته» (١).

وليس من غرضنا هاهنا التنقيص من قيمة «مفتاح كنوز السنة» ولا توهين من شأنه، فقد عرف الباحثون قدره، وأنزلوه منزلته، ذلك لأنه ذلل عقبات، وحال دون ضياع الأوقات، لكنه مع ذلك لم يخل من هفوات قد يكثر لها عثار المستعين به. والحمد لله أولاً وأخيراً، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .